الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/142
3 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين

مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة
لدى الأمم المتحدة

يشرفني ويسعدني أن أقدم لكم باسم حكومة بابوا غينيا الجديدة، وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة طلبا بإدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بعنوان "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة".

إن شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها، اللذين قدم هذا المقترح باسمهما لأول مرة في المناقشة العامة التي جرت في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لديهما مثلهما كمثل نظرائهما في البلدان النامية خبرة مباشرة بالصعوبات التي تحد من الفرص الاقتصادية والمشاركة.

إننا نعي ونقدر العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وبرنامج الأمم المتحدة المقترح للتنمية في افريقيا في التسعينات، من أجل تحديد وإبراز ومعالجة المسائل الدولية.

ونحن نعتقد أيضا أن من المناسب خصوصا التماس التأييد لإنشاء فريق من أشخاص بارزين وذوي خبرة لإجراء دراسة وتقديم تقرير عن تهيئة الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية، على النحو التالي:

(أ) في السنة اللاحقة مباشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

(ب) في السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم؛

(ج) في السنة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولذلك فإن شعب بابواغينيا الجديدة وحكومتها يلتمسان بكل احترام تأييد أعضاء الأمم المتحدة لإدراج هذا البند المقترح في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. كما يطلبان بكل احترام إحالة هذا البند الى الجلسات العامة للجمعية العامة للنظر فيه.

وعملا بأحكام المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ترد رفق هذه الرسالة مذكرة توضيحية بشأن هذا الطلب.

وستكون مساعدتكم الكريمة في العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة موضع تقديرنا.

وإن حكومة بابوا غينيا الجديدة لعلى اقتناع بأن التكاليف المحتملة لتنفيذ هذا الاقتراح في عالم يزداد ترابطا لا يمكن أن تقارن بالعبء الناتج عن مواصلة عدم إيلاء الانتباه الواجب لما يلي: (أ) الصعوبات؛ (ب) والخيارات التي يمكن الأخذ بها؛ (ج) والحاجة إلى اتخاذ إجراء، في مجال توسيع الفرص والمشاركة في الاقتصادات، ولا سيما أمام مواطني البلدان النامية.

(توقيع) ريناجي ر. لوهيا
حامل وسام الامبراطورية البريطانية
السفير
الممثل الدائم

المرفق

مذكرة توضيحية

مبادرة الأمم المتحدة المقترحة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة

١ - إن المناحي الراهنة في الاقتصادات الوطنية والتعاون الاقتصادي الإقليمي والعلاقات الاقتصادية الدولية تتكاتف لكي تجعل من المناسب الآن ومن الملح أن تطلب الأمم المتحدة إجراء دراسة شاملة ومنهجية ودقيقة عن تهيئة الفرص والمشاركة، مع اهتمام خاص باقتصادات البلدان النامية.

٢ - ومما يؤكد ضرورة الشروع الآن في تطبيق هذا الاقتراح أنه بعد انقضاء عدة عقود حافلة بقرارات الأمم المتحدة ودراسات الخبراء والمؤتمرات الدولية الخاصة، بما في ذلك الحوار بين الشمال والجنوب، وخطط العمل فإن:

(أ) بلدانا نامية كثيرة لا تزال تعاني من معدلات راكدة أو هابطة من النمو الاقتصادي؛ في حين أنه

(ب) لا يلتفت بدرجة كبيرة الى كثير من أهم الصعوبات وأشدها وأوسعها انتشارا التي تواجه تهيئة فرص المشاركة الاقتصادية أمام الأشخاص والمجموعات والشركات في البلدان النامية.

٣ - وفي هذا العالم الذي يزداد ترابطا، يغدو هذا المقترح أكثر لزوما بسبب ما سيكون للقضايا التي يقصد من المقترح أن يعالجها من آثار على الجهود الرامية إلى:

(أ) تخفيف حدة التوترات بين الدول، وتعزيز التعاون في داخل الأقاليم وفيما بينها، وتأمين السلم العالمي؛

(ب) وتحقيق تنمية مستدامة بيئيا ويعول عليها اجتماعيا؛

(ج) وضمان إشباع الحاجات البشرية.

٤ - والدراسة المقترحة، التي يقصد منها التركيز على الصعوبات التي تعترض سبيل فتح وادامة وتعزيز وتنويع وتوسيع الفرص أمام المشاركة الاقتصادية في داخل البلدان النامية، لها صلة مباشرة بما يلي، كما أن التقرير الذي سينبثق من الدراسة ينبغي أن يساهم فيه بصورة مباشرة:

(أ) إعداد برنامج الأمم المتحدة المقترح للتنمية؛

(ب) والمناقشات الجارية بشأن الدور الملائم للحكومة في الحياة الاقتصادية الوطنية والاقليمية والدولية، من الناحيتين النظرية والعملية، بالاضافة إلى التغيرات التي تحدث بالفعل في نطاق عمليات الحكومة وطبيعتها.

معلومات أساسية للدراسة المقترحة

٥ - تصب النظريات والسياسات والاستراتيجيات، الاقتصادية الشائعة في الوقت الراهن، تركيزا متزايدا على الأشخاص والمجموعات والشركات التي تهيئ لنفسها فرص المشاركة الاقتصادية، لكن الخبرة المكتسبة في كثير من البلدان النامية توحي بأن هذه الفئات غالبا تعاني في الواقع العملي من صعوبات جمة - بل ومتعاظمة - في تهيئة تلك الفرص.

٦ - وتشمل العوامل ذات الصلة ما يلي:

(أ) بقاء ونمو الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية، بما في ذلك ما هو مترسخ من الصلات التجارية وروابط الاتصالات؛

(ب) تزايد التنافس على الاستثمار الأجنبي الخاص والقروض ذات الشروط التجارية وزيادة الفرص المتاحة لذلك؛ بالاضافة إلى

(ج) شدة الضغط على الموارد المحدودة - والتي كثيرا ما هي في هبوط - التي تتيحها المساعدات الرسمية وغير الحكومية بشروط تساهلية.

٧ - وبالرغم من بعض أوجه النجاح في الحد من النمو السكاني، يزداد الطلب بمعدل أسرع من معدل ازدياد العرض فيما يتعلق بتهيئة الفرص أمام شعوب معظم البلدان النامية، ولا سيما الفرص المستدامة بيئيا والتي يعول عليها اجتماعيا، للمشاركة الاقتصادية.

٨ - وفضلا عن ذلك، أصبحت الحالة تتفاقم بسرعة بسبب ما يلي:

(أ) العجز المتواصل عن اختتام مفاوضات جولة أورغواي في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وما نجم عن ذلك من خطر نشوب نزاع اقتصادي بين الكتل التجارية المتنافسة؛

(ب) ما أسفر عنه تغير الانتماءات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة من احتياجات وفرص وطلبات إضافية بخصوص الأموال النادرة المتاحة للاستثمار والقروض؛

(ج) الصعوبات التي يعاني منها المستفيدون بالمعونة في مواجهتهم لظواهر "خمول المعونة" في البلدان المانحة التقليدية، ولا سيما في ظل الحاح احتياجات البلدان التي تلتمس هذه المعونة لتجديد هيكلها الاقتصادي وتنظيف البيئة والتصدي لآثار الكوارث الطبيعية والبشرية، وهي صعوبات كثيرا ما تزداد حدة من جراء سطوة الروابط العقائدية أو الاقليمية أو غيرها من الروابط الخاصة.

٩ - وهذه العوامل المجملة أعلاه-التي يبدو أنها تثور وتؤثر على البلدان النامية في إطار دولي - كثيرا ما نوقشت سواء في داخل الأمم المتحدة أو في خارجها.

١٠ - لكن التقدم المحرز في التصدي لآثارها كان بطيئا. وكان النجاح الدائم في تبطيئ هذه الظواهر أو التقليل منها صعب البلوغ. كما ان آفاق كبحها أو التغلب عليها أو عكس مسارها بدت بعيدة، بل ومنحسرة أحيانا.

١١ - وعلاوة على ذلك، هناك عوامل أخرى، تحظى عموما باهتمام أقل، تؤدي دورا هاما - وفي بعض الأحيان أكثر الأدوار أهمية - في الحد من تهيئة الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية. ومنها عوامل يبدو أنها تؤثر على البلدان النامية، سواء ظهرت من داخلها أو من خارجها.

١٢ - والقصد من الدراسة التي يقترح أن تقوم بها الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية هو تركيز الانتباه على هذه العوامل التي أهملت في السابق.

مجال تركيز الدراسة المقترحة والسمة المميزة لها

١٣ - إن مجال تركيز الدراسة التي يقترح أن تقوم بها الأمم المتحدة هو أيضا سمتها المميزة: تحديد الصعوبات - والخيارات التي يمكن الأخذ بها - فيما يتعلق بتوسيع الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية.

١٤ - وتشمل أنواع المسائل التي يمكن اخضاعها للفحص التفصيلي ما يلي:

(أ) انعدام الحوافز - ووجود مثبطات نشطة مفرطة - حتى أمام الشركات التجارية التي ترغب لأسباب اقتصادية أو ضمانية في فتح أو تشجيع أو تحفيز فرص أوسع للمشاركة في الملكية أو للعمالة أو لتقديم خدمات الدعم والامدادات؛

(ب) اخفاق المؤسسات المالية في وضع اجراءات تمكن المقترضين المحتملين من تنفيذ مشاريع ستبشر، لولا ذلك، بالاعتماد على مصادر الضمان والاستثمار التي ليس لها قيمة نقدية والتي قد لا تكون لها قيمة نقدية حاضرة (مثل المهارات الشخصية، والأراضي المملوكة بموجب سند ملكية تقليدي)؛

(ج) مواطن النقص في الأنظمة القانونية التي لا تعترف بأشكال التنظيم الاجتماعي المحلية التقليدية أو المتطورة أو غيرها من الأشكال الخاصة، أو لا تتماشى بدرجة كافية مع التغيرات، بما في ذلك التغيرات الناجمة عن الخلافة؛

(د) حالات الإجحاف الناجمة عن الترتيبات الإدارية التي لا تضمن - ولا تستطيع في أحيان كثيرة أن تضمن - الوصول العادل إلى المعلومات الحيوية أو المشورة أو أنواع المساعدات الأخرى؛

(هـ) الاستراتيجيات غير الوافية أو غير الملائمة للأهداف المعلنة أو لقدرة الاستجابة التي يتمتع بها السكان المستهدفون؛

(و) السياسات التي لا تراعي بما فيه الكفاية مختلف القيم والمهارات والموارد الأخرى لدى قطاعات مختلفة من الدول فرادى.

وكثيرا ما ترد هذه العناصر المجملة في القوانين والممارسات والمؤسسات، المقررة أو المتوارثة أو المستوردة من بلدان أخرى بدون إيلاء الاعتبار الواجب لمدى ملاءمتها للظروف المحلية.

١٥ - وينطبق كثير من العوامل المذكورة في الفقرة ١٤ أعلاه على البلدان التي لديها أراض أو بحار أو موارد طبيعية أخرى ولم تستغل بعد جزءا كبيرا من امكانياتها، وهذا الانطباق قوي بصفة خاصة على تهيئة الفرص ومشاركة المواطنين في كل جانب تقريبا من جوانب التنمية والملكية والسيطرة والإدارة والعمالة والخدمات والامدادات في مشاريع الموارد الطبيعية.

١٦ - وكثيرا ما يتسم بأهمية شديدة نقص - أو غياب - فرص الحصول على التعليم والتدريب والخبرة الملائمة للمشاركة الفعالة في اقتصادات البلدان النامية.

١٧ - كما أن العوامل التي تحد من الفرص ومن مشاركة المواطنين في اقتصادات البلدان النامية تنشأ من تصرفات - ومن عدم تصرفات - مختلف الوكالات، بما في ذلك:

(أ) القطاع الخاص؛

(ب) والحكومة على جميع المستويات - الوطني، والمحلي، و (حسب الاقتضاء) والمتوسط؛

(ج) والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأكبر.

١٨ - ويمكن أن يعزى جزء من المسؤولية إلى الهيئات التي أنشئت خصيصا لتشجيع التنمية الاقتصادية مثلما هي الحال عندما لا يضمن مانحو المعونة الخارجيون أو المقرضون الخارجيون إمكانية التنافس العادل بين المتعاقدين المحليين أو المتعاقدين من بلدان نامية أخرى لتنفيذ المشاريع (وإن كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد يساق لتبرير ما يحدث - أو ما لا يحدث - فإنه ليس دائما التعليل الوافي).

١٩ - والقصد من الدراسة التي يقترح أن تقوم بها الأمم المتحدة هي تحديد ما يلي وتركيز الانتباه عليه:

(أ) الأسباب؛ بالإضافة إلى

(ب) أوجه العلاج الممكنة.

٢٠ - وبينما ينبغي للتقرير الذي تسفر عنه الدراسة أن يركز على الظروف الخاصة للبلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (بما في ذلك، على التوالي، الشرق الأوسط وجنوب المحيط الهادئ، والبحر الكاريبي)، فإنه ينبغي أن يكون مبنيا على الخبرات المكتسبة - وأن يكون ذا صلة بالمشاغل الجسيمة الراهنة - في البلدان الصناعية المتقدمة وفي البلدان التي تسير في طريق التصنيع حيث تبذل الجهود من أجل زيادة الفرص الاقتصادية والمشاركة: في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأماكن أخرى.

٢١ - ومن المحتمل أن تكون المسائل والخيارات المحددة ذات صلة على وجه الخصوص بالحالة في أي بلد يجري فيه تخفيض الإنفاق العام على التسلح ويجري فيه البحث عن الخيارات التي توسع الفرص الاقتصادية وفرص المشاركة.

الاقتراح في حد ذاته

٢٢ - الاقتراح في حد ذاته هو

- لتعيين فريق صغير من الأشخاص البارزين من الخبراء وذوي الخبرة يمثل المجتمع الدولي تمثيلا واسعا،

- وإعداد تقرير شامل ومنهجي وتفصيلي في الوقت المناسب للنظر فيه في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

- وبيان الصعوبات التي تعترض توسيع الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية، والخيارات التي يمكن الأخذ بها.

٢٣ - وينبغي أن تكون هذه الدراسة متعددة التخصصات، وأن تحدد المسائل والمشاكل والخيارات الممكنة في القوانين والاقتصادات والقطاع المصرفي والسياسات العامة والادارات الحكومية وكذلك في الميادين الأخرى.

٢٤ - وينبغي أن يعتمد في وضع التقرير على البحوث الأكاديمية وغيرها، مع إيلاء اهتمام خاص للخبرات العملية والخيارات.

٢٥ - وينبغي للمشروع أن يدعم ويكمل - لا أن يكرر أو ينافس - برنامج الأمم المتحدة المقترح للتنمية الذي يعده الأمين العام للأمم المتحدة.

٢٦ - وينبغي له أن يسهل تبادل الخبرات والأفكار.

٢٧ - وينبغي لفريق الأشخاص البارزين الخبراء وذوي الخبرة، المسؤول عن إصدار هذا التقرير، أن ينشأ بصلاحيات معتمدة - بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٨ - وينبغي للأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة على فترات زمنية لا تتجاوز اثني عشر شهرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

سياق الاقتراح وحشد التأييد له

٢٩ - إن شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها، اللذين قدم هذا المقترح باسمهما لأول مرة في المناقشة العامة التي جرت في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في تشرين الأول/اكتوبرلديهما، مثلهما كمثل نظرائهما في البلدان النامية الأخرى، خبرة مباشرة بالصعوبات التي تحد من الفرص الاقتصادية والمشاركة.

٣٠ - وهما يعيان ويقدران العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وبرنامج الأمم المتحدة المقترح للتنمية في افريقيا في التسعينات، من أجل تحديد وإبراز ومعالجة المسائل الدولية.

٣١ - وهما يدركان أيضا ويقدران المساهمات التي تقدمها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية، فضلا عن المشاركين في اتفاقية لومي، والكومنولث، ومنوعة كبيرة من المنظمات الإقليمية بما فيها محفل جنوب المحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الأمريكية.

٣٢ - وهما يعيان ويقدران ويشاطران بإيجابية الجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ لتوجيه أنظار العالم إلى المشاكل الخاصة للبلدان النامية وللتعاون على إجراء التغيير.

٣٣ - وهما يعتقدان أن من المناسب خصوصا التماس التأييد لإنشاء فريق يكلف بتقديم تقرير عن تهيئة الفرص والمشاركة في اقتصادات البلدان النامية على النحو التالي:

- في السنة اللاحقة مباشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

- في السنة التي أعلن أنها السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم،

- في السنة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٤ - ولذلك فإنهما يلتمسان بكل احترام من أعضاء الأمم المتحدة تأييد إدراج هذا المقترح كبند في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣٥ - وإذ يعيان الحالة المالية الحادة التي تمر بها الأمم المتحدة يطلبان أيضا بكل احترام إلى سائر الأعضاء الانضمام إليهما في ضمان تزويد هذا الاقتراح بقدر متواضع من التمويل والموظفين والموارد الأخرى التي يقتضيها تنفيذه.

٣٦ - وهما يقدمان على ذلك من واقع إيمانهما بأن التقرير المقترح سوف يكون قيما على وجه الاحتمال لا للبلدان النامية فحسب بل ولكل بلد أو جهاز يشكل فيه فتح الفرص الاقتصادية والمشاركة الاقتصادية شاغلا هاما وحاليا، بما في ذلك:

(أ) بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ومناطق أخرى، تكون:

- مصنعة، أو

- سائرة في طريق التصنيع، أو

- تمر باصلاح اقتصادي كبير، و

(ب) الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، المهتمة بمسائل التنمية، والمشتركة في التعاون بين الشمال والجنوب أو الجنوب والجنوب، بما في ذلك نقل المعونة والمساعدة التقنية والقروض و/أو أموال الاستثمار إلى البلدان النامية.

٣٧ - وهما على اقتناع بأن التكاليف المحتملة لتنفيذ هذا الاقتراح في عالم يزداد ترابطا لا يمكن أن تقارن بالعبء الناتج عن مواصلة عدم إيلاء الانتباه الواجب لما يلي:

- الصعوبات،

- والخيارات التي يمكن الأخذ بها،

- والحاجة إلى اتخاذ إجراء،

في مجال توسيع الفرص والمشاركة في الاقتصادات، ولا سيما أمام مواطني البلدان النامية.

٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣

- - - - -